خمسة اشخاص منهم اكثر من احد عشر تلغرافاً تأهيك عما عندهم من وسائل ارسال الاخبار بسرعة التلغراف وعن انتشار التلفون في كل المدن وبين كل مدينة واخرى

وقد بلغ عدد التلغرافات في بلاد اليابان في العام الماضي ٢٤ مليوناً فيخص كل نفسين من السكان تلغراف واحد . وفي بلاد الدولة العلية نحو ستة ملايين فيصيب كل اربعة انفس منهم تلغراف واحد

اسباب الاحتلال البريطاني

(٤)

وصلنا في الفصل السابق الى خلع اسمعيل باشا واسناد منصب الخديوية المصرية الى بكرو توفيق باشا . قال لورد كرومر ان خلع اسمعيل باشا ازال اكبر عقبة من سبيل اصلاح البلاد ولكن بقي اثر اسمعيل فيها زماناً طويلاً فانهُ ترك الخزينة فارغة والجيش مختل النظام وفقراء البلاد في اشد الضيق من الظلم والاستبداد واغنياءها في قلق دائم لئلا يصادروا في اموالهم والاوربيين في خوف شديد لئلا يخسروا الاموال التي استدانها منهم . وبارت التجارة وضاقت المعايش . وكان العرب يكرهون الاتراك ولا يأتمنونهم والاتراك يكرهون الاوربيين ولا يثقون بهم . وكان لابد من الاستعانة بالاوربيين ولكن لم يكن من السهل ان يُعرف كيف يستعان بهم لانهم اذا اشاروا باصلاح فقد يسيء الناس فهم مقاصدهم ويخيل ان تُثير اعمالهم حالاً واذا تأخرت نتائجها وقع اللوم الشديد عليهم . ولا بد من ان يمضي زمن طويل قبلما يستطيع اهالي البلاد ان يتغلبوا على ما في نفوسهم من الكره للاوربيين ويروا ما يمكن ان ينالهم منهم من النفع

وكان الخديوي توفيق باشا شديد الرغبة في خير بلاده ولكن كان ينقصهُ الاختبار . وودَّ ان يحكم بالعدل والانصاف ولكن كيف يتسنى نشر العدل وليس في البلاد محاكم ولا قضاة . وخُلق الطاعة والتسليم لولاة الامور الذي ورثهُ الاهلون من آبائهم واجدادهم كان قد ضعف وتهدَّدت البلاد ثورة شعواء قبلما يركد ثائر النفوس . قال لي احد كبار الساسة يوماً ان الشرق خمل هذا الخمول لانهُ لم تحدث فيهِ ثورة . ولقد اصاب في ما قال لان ما حدث في الشرق من تغيير الولاة والسلطين لم ينتج عن الثورات بل عن الدسائس فاراد المصريون حينئذٍ ان يقتفوا خطوات الامم التي نهضت بالثورات ففعلوا ولكن بعد ان

انتظمت حكومة بلادهم وسارت في سبيل النجاح كما سيجيء

واول شيء فعلهُ الخديوي توفيق باشا انهُ كلَّف شريف باشا تشكيل وزارة فعرض عليهِ شريف باشا صورة قانون اساسي للبلاد اي حكومة دستوريَّة فلم يقبل الخديوي بها فاستعفى شريف باشا من رئاسة النظار . وقد قال الخديوي للسر فرنك لاسلس انهُ رفض الدستور لان البلاد غير مستعدة لهُ ثم قال انهُ هو المسؤول عن حكومة البلاد ويريد ان يقوم بهذه المسؤولية فالدستور يكون صورة فقط لاجل الايهام . وقال شريف باشا للسر فرنك لاسلس انهُ آسف على عود السلطة الشخصية وان كثيرين يودون رجوع الحكومة الاستبدادية وارجاع السلطة المطلقة الى الخديوي لاغراضهم الشخصيَّة ولكن ذلك سيكون شرًّا على البلاد

اما الخديوي فاحسن في رفض ما طلبهُ شريف باشا لان الدستور المطلوب كان صورة فقط ولم يكن يصلح للقطر المصري غير الحكومة المطلقة المقيدة اي التي يكون تقييدها بحسن اختيار الموظفين الاكفاء لا بانتباس الاساليب الاوربية . اما شريف باشا فكان غاية في الاستقامة والاخلاص وكان يعلم مقدار الضرر الذي ألمَّ بالبلاد من استبداد اسمعيل باشا ولم يكن يصدق ان تغيير الاشخاص يزيل الاستبداد ولذلك فهو حريٌّ بكل مدح في طلبهِ الحكومة الدستورية وفي استعفائهِ لما لم يُجَب طلبهُ ولو لم تكن الحكومة التي طلبها خيرَ حكومة للبلاد

ولم يرد الخديوي ان يعين رئيساً للنظار بعد استعفاء شريف باشا بل قصد ان يتولَّى رئاسة النظار بنفسهِ ثم رأى ان ذلك ليس مما يمكن العمل بهِ لانهُ قد تحدث امور لا يمكن التفلص منها الاَّ باستعفاء الوزارة فاذا كان هو رئيساً لها اضطرَّ ان يتنازل عن الخديويَّة . فعدل عما قصدهُ وعيَّن رياض باشا رئيساً للنظار وحفظ لنفسهِ الحق ان يرأس مجلس النظار وقتما يريد

وبقي حل المشاكل التي بين تركيا ومصر فان الباب العالي اراد ان يغير في فرمان الخديويَّة المصريَّة بما يزيد سلطتهُ عليها فاعترضت فرنسا وانكلترا على ذلك واثبتتا ان لهما ان تطَّلعا على الفرمان قبل صدوره حتى لا يتغيَّر عمَّا كان عليهِ . فان اسمعيل باشا كان قد نال من الباب العالي اربعة امتيازات وهي اعطاء ولاية العهد لابكر من اولادهِ وعقد المعاهدات التجارية وعقد القروض وجعل عدد الجيش المصري حسبما يريد . فاراد الباب العالي حينئذٍ ان يلغي هذه الامتيازات الاربعة فعارضتهُ انكلترا وفرنسا في ذلك ولكنهما

لم تكونا على اتفاق تام لان فرنسا كانت تميل الى صلح القطر المصري عن السلطنة العثمانية وانكلترا كانت تكره ذلك فالاولى كانت تقاوم كل ما من شأنه زيادة سلطة الباب العالي واما الثانية فلم تكن من رأيها ولذلك لم تعترض الحكومة الانكليزية الاَّ على تغيير نظام الوراثة فاتفقت هي وفرنسا على ذلك وللحال اجاب الباب العالي طلبهما وشدَّدت فرنسا وحدها في ابقاء الامتياز للخديويَّة المصرية بعقد المعاهدات التجارية فاجابها الباب العالي الى ذلك ايضاً . ونجح الباب العالي في تحديد عدد الجنود المصرية لان انكلترا وافقتهُ على ذلك فجعلهُ ١٨ الفاً . اما الامر الرابع وهو اطلاق يد الخديوي في استقراض الاموال فقال لورد سلسبري عنهُ ان نتيجتهُ كانت وبالاً على مصر فالحكمة تقتضي نزعهُ منها ورأت فرنسا ان توافقهُ على ذلك مجاملة

قال لورد كرومر ولو خطر على بالنا اننا سنحتلُّ مصر في وقت من الاوقات لما حرمناها من حق عقد القروض لان هذا الحرمان جاء حاجزاً في سبيل الاصلاح الذي تولَّيناهُ بعدئذٍ فالسياسة الفرنسويَّة كانت ابعد من سياستنا نظراً في العواقب ولقد خدمتنا وهي لا تدري واقتنا نحن العقبات في سبيلنا ونحن لا ندري

نقول وهذا وحدهُ دليل قاطع على ان سياسة الانكليز لم يفكّروا في احتلال مصر مطلقاً ولم تكن لهم يد في ذلك وانما جاءت الحوادث على غير ما كانوا يتوقعون واضطروا الى الاحتلال اضطراراً . ولو كانوا يقصدون احتلال مصر او لو خطر ذلك على بالهم في وقت من الاوقات لاعدُّوا لهُ العدة ووافقوا فرنسا على ابقاء هذا الحق لمصر على الاقل . وفي كتاب لورد كرومر ادلة اخرى من هذا القبيل

ثم اعيدت وظيفة المراقبين وعين بلتير من قبل فرنسا وباريغ (لورد كرومر) من قبل انكلترا وحصرت وظيفتاها في البحث والتحقيق وتمَّ الاتفاق على انهُ لا يمكن عزل احد منهما الاَّ بعد مصادقة حكومتهِ على ذلك

ودامت وزارة رياض باشا نحو سنتين وسارت سيراً حسناً وكانت على تمام الوفاق مع المراقبين . وفصَّل لورد كرومر ما جرى من الاصلاح المالي في عهدها وكيف انهي كثير من المغارم . ومما ذكرهُ ان شركة انكليزية تألفت حينئذٍ لشتري سكك الحديد من الحكومة المصرية ولما عرض الامر على النظار التفتوا اليهِ ليروا ما هو رأيهُ فيهِ فقال لهم انكم اذا كنتم ترفضون البيع فانا اوافقكم على ذلك واذا كنتم تقبلون بهِ فانا ابذل جهدي حتى لا تغبنوا في الثمن . فقرَّر قرارهم حالاً على رفض البيع ومن ثم صاروا يثقون بهِ ويقبلون نصيحتهُ . وبعد ايام

طُلب منهُ ان يفضي خلافاً بين الحكومة المصرية والخواجات غرينفيلد الذين انشأوا مرفأ الاسكندرية وكانت تلك المسألة كثيرة العقد لكنهُ استطاع ان يصل الى حلها في يومين وكان لا بدَّ من ان يوقع رياض باشا الشروط التي تمَّ الاتفاق عليها ووكلاء الخواجات غرينفيلد كانوا مضطرين الى السفر في ذلك اليوم فاخذ الشروط ومضى بها الى رياض باشا وهو لا يصدّق انهُ يستطيع ان يوقعها في ذلك اليوم اذ لا بدَّ لهُ من النظر فيها اما رياض باشا فقال لهُ هل موافق انت على هذه الشروط ومقتنع بعدالتها فقال نعم فاخذها منهُ ووقعها من غير ان يقرأها لشدَّة ثقته به

ثم وُضع قانون التصفية ووقَّعهُ الخديوي في ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ وقدرت ايرادات الحكومة المصرية ببلغ ٨٣٦٢٠٠٠ جنيه لسنة ١٨٨٠ وبمثلهِ لسنة ١٨٨١ وببلغ ٨٤١٢٠٠٠ لما بعدهما من السنين وجعلت مصروفات الادارة ٤٥٣٠٠٠٠ جنيه وفائدة الدين الموحد ٤ في المئة وتمَّ الاتفاق مع كثيرين من المدانين على تخفيض قيمة ديونهم او اعطائهم سندات بدلاً منها وتقدمت البلاد من حسن الى احسن لكن جو مصر لم يكن خالياً من الغيوم المنذرة باضطراب عنيد

وعُين لورد كرومر في شهر يونيو تلك السنة عضواً في مجلس حكمدار الهند فترك القطر المصري وخلفهُ السر اكلند كرلتن مراقباً عاماً

وزرنا القطر المصري ذلك الصيف وتكرَّم الجناب الخديوي بمقابلتنا وذكر امامنا بعض امانيهِ ورأينا كثيرين من الذين صاروا من زعماء الثورة بعدئذٍ فكاشفونا ببعض ما كانوا يجنونهُ وقال لنا بعض كبار الموظفين من الانكليز ان في البلاد تياراً جارياً تحت اقدامهم ولا بدَّ من انفجاره قريباً. والظاهر ان ذلك لم يحدث من نفسهِ بمجرد الشعور الطبيعي بل كان لهُ محركون من الاجانب لاغراض شخصيَّة كما سيجيء

قال لورد كرومر ومررت بمصر في دسمبر سنة ١٨٨٠ وانا ذاهب الى الهند ورأيت الخطر من اختلال نظام الجيش الذي ترتَّب على حوادث سنة ١٨٧٨ وحذَّرت رياض باشا منهُ وحرَّضتهُ على ازالة كل ظلامة يتظلم الجيش منها اذا كان تظلمهم في محلهِ وعلى عقاب كل تمرُّد بشدَّة وصرامة فقال لي ان خوفي في غير محلهِ ولا وجه للشكوى من الجيش . وظهر حينئذٍ كأن القطر المصري قد دخل سبيل الاصلاح الحقيقي وسار فيهِ ولا ينقصهُ الاَّ الزمان لاتمام ما بدأ بهِ